

إطار مقترح لقياس تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة - دراسة ميدانية

طارق عبدالله عبدالسلام⁽¹⁾ - محمد كمال أبو عوجة⁽²⁾ - وائل فوزي عبد الباسط⁽²⁾

(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق التوافق البيئي، وانعكاس ذلك على زيادة قيمة الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وذلك من خلال تناول المحاسبة الخضراء من حيث علاقتها بالإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة والأبعاد الأساسية لعناصرها، ومعوقات تطبيقها والدوافع التي تستدعي الإهتمام بتطبيقها. تعرض الباحثون لأساليب التوافق البيئي وأساليب تقييمه، والفرق بين التكيف البيئي والتوافق البيئي، وعرض الباحثون لمؤشرات التوافق البيئي وكذا آليات كلاً من التوافق والتكيف البيئي، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي للبيانات وذلك لاختبار صحة الفروض، وأكدت الدراسة على أهمية نشر ثقافة المحاسبة الخضراء داخل الشركات بتوفير ورش العمل اللازمة لذلك، إلى جانب ضرورة إلزام الشركات بتوفير الموارد البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتحقيق التوافق البيئي؛ بالإضافة إلى أهمية تشكيل فريق عمل متخصص للوقوف على مدى تحقيق الشركة للتوافق البيئي، وتبني الإدارة منهج التحسين المستمر بصورة دورية تجاه المعطيات البيئية، وانتهت الدراسة بوضع إطار مقترح لكيفية استخدام المحاسبة الخضراء في تحقيق التوافق البيئي وتأثيره على الأداء السوقي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الخضراء، التوافق البيئي، سوق الأوراق المالية.

مقدمة

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم سعيًا إلى رفاهية الإنسان الذي يُعتبر المحرك الرئيسي والأساسي في كل هذا يؤدي إلى إقبال كاهل البيئة بما لم تستطع أن تتحملة، وتعجز عن النهوض لأنه لم يراعها - أي البيئة - في هذا التطور، ولم يراعى متطلباتها ولكنه كان أنانياً في تطلعاته ومتطلباته، وحتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح لا بد أن يُصاحب هذا التطور وهذه التكنولوجيا الإهتمام بالبيئة التي فيها نحيا ومن خلالها نستمد مقومات الحياة.

كما تنطوي مساهمة المشروعات الصناعية في تحقيق التوافق البيئي عن طريق تنفيذ برامج منع وخفض التلوث، وهذا يعني قبول تكاليف التلوث ومعالجته لتخفيف أضراره كجزء من تكاليف الإنتاج، وباعتبار المحاسبة أداة لقياس الأحداث الاقتصادية داخل المشروعات الصناعية ونقل البيانات والمعلومات المتعلقة بها، فإنه يصبح من الضروري قياس ومعالجة أضرار التلوث الناتج عن المشروع الصناعي.

وتعتبر المحاسبة الخضراء هي المحاسبة الشاملة لتكلفة جميع الأنشطة التي يترتب عليها أضرار أو منافع مفقودة أو وقاية وتقييم وإعادة تصحيح الأضرار على مستوى المنشأة، وعلى المستوى القومي والتكلفة المخفية للأثر البيئي على المجتمع، بحيث يمكن التعرف على هذه التكاليف بشكل مستقل عن التكاليف الأخرى، وتقديم معلومات تساهم في اتخاذ قرارات الإستغلال الاقتصادي الكفاء لموارد الشركة وللموارد الطبيعية وتحقيق التوافق البيئي والذي سينعكس إيجاباً على تميز الشركة وزيادة قيمة أسهمها في البورصة.

ولقد بات من الحقائق المعروفة أن الشركات الصناعية قد أسهمت في التلوث وبذلك قضت على ثروات طبيعية كثيرة، فتزايدت الدعوات للإهتمام بالقضايا البيئية لاسيما في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، وزادت الضغوطات التي تطالب الشركات بتحمل مسؤوليتها أمام الجميع، وكانت تلك الضغوطات في اتجاهين، الأول: داخلي من أجل تبني تقنيات تهدف إلى تخفيض تكاليف الهدر والفضلات وتحسين صورة الشركة محلياً وعالمياً وتصنيفها على أنها (شركة خضراء) أما الإتجاه الآخر للضغوط فقد كان خارجياً من خلال زيادة عملية التدقيق البيئي؛ مما حدا بالشركات إلى التفكير جدياً بتحسين أدائها البيئي والإقتصادى بهدف المحافظة على البيئة وتحقيق التوافق البيئي ومن ثم دعم التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

إن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لأغراض المحافظة على البيئة، الأمر الذي يتطلب إهتمام المحاسبين بصورة مستمرة على الإقتصاديات المتحملة والمنافع التي يمكن تحقيقها من خلال بناء إطار شامل للمحاسبة البيئية ينبع من واقع إستعمال المحاسبين لتقنيات المحاسبة البيئية في ترشيح قرارات ادارة الشركات المؤثرة في البيئة وبما يدفع من قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية إلى الأعلى، ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- كيف يمكن للمحاسبة الخضراء أن تساهم في تحقيق التوافق البيئي؟
- 2- ما هو إنعكاس تطبيق المحاسبة الخضراء على قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة؟
- 3- ما هي العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي وقيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة؟

أهداف البحث

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة - في ضوء ما تضمنته المشكلة وبما ينسجم مع فروضها- هو محاولة قياس تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- 1- تحديد مدى مساهمة المحاسبة الخضراء في تحقيق التوافق البيئي.
- 2- الوقوف على دور المحاسبة الخضراء في زيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة.
- 3- تحديد العلاقة بين كلٍ من تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة.

أهمية البحث

- 1- أهمية أكاديمية علمية: إثراء المكتبة العربية والمصرية على حدٍ سواء بالدراسات الخاصة في مجال المحاسبة الخضراء.
- 2- أهمية عملية تطبيقية: بناء إطار مقترح لبيان تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة وانعكاس ذلك على قيمة أسهمها.

فروض ومتغيرات البحث

فروض البحث: تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفروض الآتية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق البيئي للشركات المقيدة في البورصة المصرية وقيمة أسهمها.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة (قرقد، 2010):⁽²⁶⁾ جاءت بعنوان (المسئولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات)، وهدفت الدراسة إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية اللببية من المسئولية البيئية وأسباب تدنى مستوى الإفصاح البيئي على اعتبار أن القرار النهائي المتعلق بالمسئولية البيئية يرجع إلى أعضاء مجلس الإدارة دائماً؛ وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المديرين في هذه الشركات يدركون المسئولية البيئية الملقاة على عاتقهم إدراكاً جيداً، وبالرغم من ذلك يعللون أن هناك جملة من الأسباب تحول دون قيامهم بالإفصاح البيئي وكان أهمها: الإفتقار للبحوث الأكاديمية في هذا المجال، وغياب المعايير المطلوبة من الجهات المحاسبية والرقابية المتخصصة.
- 2- دراسة (الظاهر، 2011):⁽¹⁰⁾ تناولت (الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للأسمت المساهمة بليبيا)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركة الأهلية للأسمت بالإفصاح عن الأداء البيئي والتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون قيام الشركة بموضوع الدراسة بالإفصاح عن أدائها البيئي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنه لا تقوم الشركة محل الدراسة بالإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي، وأبرز هذه المعوقات قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي، وعدم توافر نظام محاسبى يفي بأغراض الإفصاح البيئي، وعدم وجود قوانين ملزمة عن الأداء البيئي، وعدم وجود رغبة للإفصاح عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها حتى ولو أمكن قياسها.
- 3- دراسة (الشيخ، 2012):⁽⁹⁾ تناولت (دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ")، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات، والمعوقات التي تُحد من تطبيقها، والتعرف على تأثير تطبيق الحكومة على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، إلا أن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق، الأمر الذى يتطلب إجراءات أكثر إلزاماً للشركات المدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واختيار ذلك كشرط من شروط الإدراج في البورصة.

- 4- دراسة (أحمد، 2013):⁽²⁾ تناولت (مدى إمكانية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية عن المسؤولية البيئية والإجتماعية للوحدات الاقتصادية)، وهدفت الدراسة إلى معرفة الإنعكاسات وتأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والإجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وتقديم بعض التوصيات لإبراز أهمية الأداء البيئي والإجتماعي على زيادة القدرة التنافسية، والتنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية؛ وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في القوائم والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية يرجع إلى عدة عوامل منها غياب الدور الإعلامي البيئي، وغياب دور المنظمات والجمعيات المحاسبية المحلية تجاه البيئة، وغياب المنافسة بين الوحدات الاقتصادية على أساس الأداء البيئي، وغياب الوعي البيئي لدى إدارة الوحدات الاقتصادية.
- 5- دراسة (Adediran, S.A., Alade, S. O., 2013):⁽³²⁾ تناولت (أثر المحاسبة البيئية على أداء الشركات في نيجيريا)، وهدفت التحقق من وجود أى علاقة ذات دلالة بين المحاسبة البيئية وأداء الشركات في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك سلبية كبيرة العلاقة بين المحاسبة البيئية والعائد على رأس المال المستخدم والمكاسب لكل حصة، وعلاقة إيجابية كبيرة بين المحاسبة البيئية وهامش الربح الصافي والأرباح لكل حصة. وبناءً على ذلك لقد أوصت الدراسة بأن تمنح الحكومة الائتمان الضريبي للمنظمات التي تتوافق مع قوانينها البيئية ويجب إعداد التقارير البيئية إجباري في نيجيريا من أجل تحسين أداء المنظمات.
- 6- دراسة (Daniel Mogaka Makori, 2013):⁽³⁵⁾ تناولت (المحاسبة البيئية والربحية القوية: تحليل تجريبي لبعض الشركات المختارة المدرجة في بورصة بومباي، الهند)، وهدفت تحديد ما إذا كانت هناك أى علاقة ذات دلالة بين المحاسبة البيئية وربحية بعض الشركات المختارة المدرجة في بورصة الهند؛ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين المحاسبة البيئية والعائد على رأس المال المستخدم والربح لكل سهم، وعلاقة إيجابية كبيرة بين المحاسبة البيئية وصافي هامش الربح والأرباح لكل سهم. وبناءً على ذلك، فقد أوصى بأن تمنح الحكومة الائتمان الضريبي إلى المؤسسات التي تتوافق مع قوانينها البيئية، ويجب الإلتزام بإعداد التقارير البيئية في الهند من أجل تحسين أداء المنظمات.
- 7- دراسة (Tagongo and Makori, 2013):⁽⁴⁰⁾ جاءت بعنوان (محاسبة البيئة وربحية الشركة، دراسة تحليلية على قائمة من شركات سوق الأوراق المالية (بومباي) الهند، هدفت الدراسة إلى فحص مدى وجود علاقة بين ربحية الشركة المدرجة بالقوائم المالية لها في نهاية السنة المالية وبين الإفصاح البيئي لهذه الشركة عن التكاليف البيئية التي تحملتها الشركة خلال نفس الفترة المحاسبية التي تحققت فيها الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية لعدد 14 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (بومباي) بالهند؛ وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة إيجابية ما بين الإفصاح البيئي وبين هامش ربحية الشركة.
- 8- دراسة (Lucas, 2014):⁽³⁹⁾ تناولت (العلاقة بين استقلالية المراجعة الداخلية وأداء أسهم الشركات المدرجة في بورصة نيروبي)، وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين استقلالية التدقيق الداخلي وأداء أسهم الشركات المدرجة في بورصة نيروبي؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وغير معنوية بين معدل التبادل وأداء الأسهم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود ضعف وعلاقة غير مهمة بين معدل التضخم وأداء الأسهم، كما أشارت النتائج إلى وجود زيادة كبيرة في أسعار الصرف ومعدل التضخم ونسبة توزيعات الأرباح والعائد على الاستثمار خلال فترة 5 سنوات، ووجود ارتباط إيجابي قوى بشكل ملحوظ بين نسب التقييم (نسبة توزيع الأرباح) وأداء الأسهم.

- 9- دراسة (عباس مهدي خليف، 2014):⁽²⁹⁾ جاءت بعنوان (دور المحاسبة الخضراء في دعم تقنية الإنتاج الأنظف)، وهدفت لإيضاح دور المحاسبة الخضراء في دعم تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف؛ وتوصلت إلى ضرورة وأهمية العمل على تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف في جميع معامل وأقسام الشركة لما تحققه من فوائد ومردودات تسهم في خفض التكاليف وتحسين الأوضاع البيئية وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- 10- دراسة (فاطمة الزهراء بومعروف، 2014):⁽¹³⁾ تناولت (مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة مجمع الأخوة عموري للأجر - بسكرة)، وهدفت الدراسة معرفة مدى مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار المحاسبة البيئية نظام فعال يحكم الأداء البيئي في المؤسسة، فأصبحت هذه الأخيرة تهتم بإعداد الحسابات على أساس مراعاة البعد البيئي، وخلصت الدراسة إلى أن المحاسبة البيئية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما تعتبر المحاسبة البيئية مؤشراً هاماً لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة.
- 11- دراسة (Dion van de Burgwal, Rui José Oliveira Vieira, 2014):⁽³⁷⁾ جاءت للتناول محددات الإفصاح البيئي للشركات المدرجة بالبورصة الهولندية، تهدف إلى تحديد المتغيرات التي تؤثر بوضوح على مستوى ممارسات الإفصاح البيئي للشركات الهولندية المدرجة بالبورصة (سوق الأوراق المالية)، وذلك من خلال الاستعانة بالقواعد التحليلية الخاصة بمبادرة استدامة التقارير البيئية والتي تم إعدادها من قبل مجموعة من الخبراء في هذا المجال في عام 2008. وتوصلت الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية إلى أن حجم الشركة ومدى مساهمتها في المجتمع الصناعي الذي تنتمي إليه يرتبط بصورة إيجابية مع مستوى الإفصاح البيئي.
- 12- دراسة (أمل عبدالحسين، 2014):⁽²³⁾ تناولت (واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية - دراسة تطبيقية على عدد من المنشآت الصناعية في العراق)، وهدفت التعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية في العراق، فضلاً عن التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصناعية عند تطبيق المحاسبة البيئية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه لا يوجد تطبيق فعلي للمحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية في العراق، كما تبين أيضاً، أن المنشآت الصناعية في العراق تواجه صعوبات ومعوقات عند تطبيق المحاسبة البيئية، وذلك يعود لعدة أسباب يأتي في مقدمتها نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية وعدم سن القوانين والتشريعات التي تلزم المنشآت الصناعية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية وعدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق أساليب المحاسبة البيئية.
- 13- دراسة (محمد، 2014):⁽²⁸⁾ تناولت (تقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على مخاطر الأعمال بالتطبيق على شركات صناعة البتروكيماويات المصرية)، وهدفت الدراسة إلى رصد نتائج الجهود البحثية في مجال تنظيم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والكشف عن أهم المحددات وتأثيرها على مخاطر الأعمال بالشركات المساهمة؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الإفصاح عن الأداء البيئي ومخاطر الأعمال إضافةً إلى تأثير محددات الإفصاح على مخاطر الأعمال.
- 14- دراسة (R. Magara, N. N. Aming'a and E. Momanyi, 2015):⁽⁴⁴⁾ تناولت تأثير المحاسبة البيئية على الأداء المالي للشركة في مقاطعة Kisii ببريطانيا)، وأظهرت النتائج أن هناك ارتباط بين المحاسبة البيئية والإمتثال للقوانين البيئية وتحقيق وفورات التكلفة البيئية وبين تحقيق الشركات لتدفقات نقدية جيدة، وتحقيق تحسن في الأداء المالي لهذه الشركات.

15- دراسة (Norhasimah Md Nor, et al, 2015):⁽⁴³⁾ في حين تناولت (أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي في ماليزيا)، وهدفت الدراسة إلى محاولة إكتشاف وجود إفصاح بيئي وعلاقته بالأداء المالي بين أكبر مائة شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية (البورصة) في ماليزيا منذ عام 2011، وذلك من خلال تحليل المعلومات المذكورة في التقارير السنوية الخاصة بتلك الشركات للوقوف على ممارسات الإفصاح البيئي والأداء المالي لتلك الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدم وضوح للعلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي لتلك الشركات، حيث هناك جدل مُثار حول ماهية هذه العلاقة وذلك لأنه ليس هناك قواعد ومتطلبات رسمية محددة تفرض على الشركات الماليزية الإفصاح عن مدى الإستدامة البيئية لديها، الأمر الذي يفرض على الحكومة اتخاذ التدابير التشريعية والقانونية اللازمة لإقرار الإفصاح البيئي بين الشركات العاملة في السوق الماليزي، حيث يجب على تلك الشركات أن تعي أنها لن تستطيع إكتساب شرعيتها المجتمعية إلا من خلال العمل على تحقيق التوقعات البيئية المنتظرة منها.

16- دراسة (Ahmet Tanc and Kadir Gokoglan, 2015):⁽⁴¹⁾ جاءت بعنوان (تأثير المحاسبة البيئية على المحاسبة الإدارية الإستراتيجية)، وهدفت التحقق من حساسية الشركات للقضايا البيئية وطرق المحاسبة البيئية في نطاق محاسبة المسؤولية، وظهرت أهمية الدراسة في خفض التكاليف البيئية من خلال تنفيذ تقنيات المحاسبة الإدارية البيئية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية تقلل من التكاليف البيئية، وأوصت الدراسة بفصل التكاليف البيئية عن غيرها من التكاليف في النظام المحاسبي.

17- دراسة (العبيدي، 2015):⁽²⁷⁾ تناولت (القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي)، وهدفت الدراسة إلى دراسة القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي وتم التأكد من ذلك من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة إلى أطراف آخرين تهمهم هذه القوائم متمثلين في المحاسبين ومحافظي الحسابات والمؤسسات المالية والضرائب حيث بلغ حجم العينة 163 مستجوباً، وتم تجميع البيانات بالإعتماد على قوائم الاستقصاء؛ بالرغم من تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي إلا أن معظم المؤسسات ترفض تطبيقه وذلك بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تجبر المؤسسات على تطبيق عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المنظمات والهيئات العلمية المحاسبية الدولية والوطنية على القيام بالدور المطلوب منها فيما يخص حماية البيئة، وذلك عن طريق إصدار معايير محاسبية الخاصة بإلزام المؤسسات خاصة الصناعية منها على القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها المالية وذلك بغرض تحسين الأداء البيئي.

18- دراسة (صالح، 2015):⁽²²⁾ تناولت (الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي)، وهدفت بيان مستوى الوعي البيئي لدى إدارة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي، وبيان مدى تأثير القرارات الاستثمارية بالإفصاح المحاسبي البيئي؛ وتوصلت إلى أن هناك مستوى جيد من الإدراك لدى إدارة الشركات بالأمور البيئية، ولكن هناك تخوف من تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي لدى العديد من تلك الشركات ويعزى ذلك إلى عدم التأكد من أهمية التطبيق والمنافع المترتبة عليه، وأيضاً عدم وجود التأهيل المناسب لدى المحاسبين لتطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي، وبينت الدراسة أن هناك وجوداً حقيقياً للتشريعات البيئية، ولكن

هناك قصوراً كبيراً في تفعيل تلك التشريعات، كما أن تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي سيؤدي إلى تحقيق أرباح على المدى الطويل للمنشأة وذلك من خلال الإستغلال الأمثل للطاقة ومدخلات الإنتاج.

19- دراسة (ريزان منصور، إيام ياسين، 2016):⁽³¹⁾ تناولت تأثير المعرفة البيئية بمفهوم المحاسبة الخضراء على الأداء التسويقي، وهدفت بيان قدرة الشركات السورية على تحسين أدائها التسويقي من خلال تبنى مفهوم المحاسبة الخضراء؛ وتوصلت إلى أن المعرفة البيئية لدى العاملين ليست بالمستوى المطلوب، وهذا ما يعيق تطبيق المحاسبة الخضراء بمفهومها الأكاديمي بشكل أساسي، بالإضافة إلى وجود الكثير من المعوقات التي حدت من النجاح في تطبيق المحاسبة الخضراء وبدوره انعكس سلباً على الأداء التسويقي للشركة.

20- دراسة (جاسم، 2016):⁽¹⁹⁾ تناولت دراسته (القياس المحاسبي لتكاليف التلوث البيئي والإفصاح عنها في الوحدات الإقتصادية)، وهدفت الدراسة إلى تحديد كيفية القياس والإفصاح البيئي في شكل تقارير يسهل فهمها على مستخدمي التقارير المالية للشركات الصناعية؛ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الطريقة السليمة لقياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها تعتمد على تحديد التكاليف البيئية، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها قياس التكاليف البيئية وفصلها عن باقية التكاليف الأخرى.

21- دراسة (أدم وآخرون، 2017):⁽³⁰⁾ تناول (دور الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية)، وهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها وجود المعلومات المحاسبية، وقياس أثر الإفصاح عن التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، والتعرف على أثر قياس التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؛ وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين قياس التكاليف البيئية وجود المعلومات المحاسبية، وجود علاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وجود المعلومات المحاسبية، وجود ارتباط بين قياس التكاليف البيئية بالشركات وصحة وعدالة القوائم المالية، أيضاً وضحت النتائج أن الإفصاح عن التكاليف البيئية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والمقارنة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قياس التكاليف البيئية يسهم في زيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، كما أوصت الدراسة باهتمام الشركات بقياس التكاليف البيئية وعرضها في التقارير والقوائم المالية، ومراعاة الشركات للاعتبارات البيئية عند ممارستها لأنشطتها الإقتصادية، تطوير نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق للإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية من قبل المنظمات المهنية، وضرورة تطوير المعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بالقياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها وقوائمها المالية من قبل المنظمات المهنية.

22- دراسة (ججوج، 2017):⁽¹⁴⁾ تناولت (أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، وهدفت قياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وبيان أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتوضيح ما إذا كان هناك اختلاف في مستويات الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه، وتوصلت إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مرتفع نسبياً، وعدم وجود أثر لمدى التزام الشركات بالإفصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية على القيمة السوقية لها، كما أنه لا يوجد اختلاف جوهري في مستويات الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركات.

23- دراسة (العيسى، وآخرون 2017):⁽¹¹⁾ تناولت (العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم) دراسة تطبيقية مسحية على القطاعات المدرجة في بورصة عمان، وهدفت التعرف على العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم للقطاعات المدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين (2005 - 2015)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل: معدل العائد على الأصول، حجم التداول، معدل العائد على حقوق الملكية والتغيرات الهيكلية التي طرأت على بورصة عمان على القيمة السوقية للأسهم، ويعتبر حجم التداول هو العامل الأكثر تأثيراً، وأيضاً أشارت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير سعر الفائدة ومعدل التضخم على القيمة السوقية للأسهم لنفس الفترة.

24- دراسة (عبدالهادي وآخرون، 2018):⁽²⁴⁾ تناولت (العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)، وهدفت تحليل واختبار العلاقة بين هيكل الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الاتجاهات المعاصرة للإفصاح المحاسبي التي تهدف إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية، وأثر هذه العلاقة على أسعار الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين هيكل الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ويدعمها وجود مكتب مراجعة كبير، بينما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين إفصاح الشركات العائلية عن المسؤولية الاجتماعية وسعر السهم.

25- دراسة (Motta, et.al, 2018):⁽³⁸⁾ تناولت (العلاقة بين الملكية المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وأسعار الأسهم)، وهدفت اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة اليابانية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في البورصة اليابانية؛ وتوصلت إلى أنه ترتبط الملكية المؤسسية إيجابياً باحتمال تحسين الأداء البيئي مقاساً بتصنيفات المسؤولية الاجتماعية للشركات في التصنيف البيئي للشركات اليابانية، وأيضاً لا ترتبط المتغيرات المؤسسية بصورة ذات دلالة إحصائية باحتمال تحسين الأداء الاجتماعي مقاساً بتصنيفات المشاركة الاجتماعية وحوكمة الشركات أو علاقات العاملين.

26- دراسة (Epaphra & Salema, 2018):⁽⁴²⁾ تناولت (تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على أسعار الأسهم في تنزانيا)، وهدفت إلى اختبار العلاقة بين أسعار الأسهم ومتغيرات الاقتصاد الكلي وهي معدل التضخم وسعر أدون الخزنة وسعر الصرف وعرض النقود في تنزانيا، عبر 10 شركات مدرجة في بورصة دار السلام، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود وسعر الصرف لهما تأثير إيجابي على أسعار الأسهم؛ على النقيض من ذلك يميل سعر سندات الخزنة إلى أن يكون له تأثير سلبي على أسعار الأسهم. ولا يؤثر معدل التضخم على أسعار الأسهم الإجمالية.

27- دراسة (الحلو، الطويل، 2018):⁽⁵⁾ تناولت (إطار مقترح لمراجعة أنشطة محاسبة الإستدامة وأثرها على قيمة المنشأة)، وهدفت إلى وضع إطار مقترح لمراجعة أنشطة محاسبة الإستدامة لمنشآت الأعمال الفلسطينية ومعرفة أثر هذا الإطار على قيمة المنشآت بشكل عام، ومن ثم تحديد مسؤولية المراجع الخارجي تجاه مراجعة أنشطة محاسبة الإستدامة وتوضيح دوره في المحافظة المجتمعية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية وأثر ما بين المراجعة على أنشطة محاسبة الإستدامة والإطار المقترح، وبين تعظيم قيمة المنشأة وبنفس الإتجاه، ومن خلالها يتضح أن أي تغيير في المراجعة لأنشطة محاسبة الإستدامة يتبعه تغيير في تعظيم قيمة المنشأة وبنفس الإتجاه، وأن أي تغيير في الإطار المقترح للمراجعة عن أنشطة الإستدامة يتبعه تغيير في تعظيم قيمة المنشأة وبنفس الإتجاه.

- 28- دراسة (عيادة، 2019):⁽²⁵⁾ تناولت (أثر إستقلال المراجع الداخلي على زيادة قيمة أسهم الشركات المصرية المقيدة في البورصة)، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الداخلي بالإضافة إلى تأثير استقلالية المراجع الداخلي على زيادة قيمة أسهم الشركات المصرية المقيدة في البورصة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراجع الداخلي وتدخل الإدارة هما العنصرين الأكثر أهمية وتأثيراً على استقلالية المراجع الداخلي وهما جوهر عملية الإستقلالية، كما توصلت النتائج إلى أن التقييم والاستشارات الموضوعية من قبل المراجعين الداخلية قد تكون هي أقوى طريقة لغرس الشعور بالثقة لدى المستثمرين، وأيضاً توصلت إلى وجود علاقة قوية بين استقلالية المراجع الداخلي وقدرته على خلق القيمة المضافة وزيادة قيمة أسهم الشركات.
- 29- دراسة (Dawa Made Endlana, et al, 2020):⁽³⁶⁾ تناولت (تأثير المحاسبة الخضراء على استدامة الشركات والأداء المالي)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تطبيق المحاسبة الخضراء على الأداء المالي لشركات التصنيع من خلال تطبيق نظام Corporate Sustainability Management System in Financial (CSMS) Performance وهو نظام إدارة استدامة الشركات في الأداء المالي؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات التصنيع في إندونيسيا قادرة على تطبيق المحاسبة الخضراء من خلال تخصيص التكاليف البيئية المناسبة من خلال تخصيص جزء لتنفيذ نظام إدارة السلامة والأمان والبيئة من أجل تحسين الأداء المالي.

الإطار النظري

أولاً: **المحاسبة الخضراء** إن مصطلح المحاسبة الخضراء Green accounting تم استخدامه لأول مرة من قبل الاقتصادي والأستاذ بيتر وود في الثمانينيات، وهي تحاول إدراج **التكاليف البيئية** في النتائج المالية للعمليات. وقد قيل أن **النتائج المحلى الإجمالي** يتجاهل البيئة، وبالتالي يحتاج صانعو السياسات إلى نموذج منقح يتضمن المحاسبة الخضراء، ويذكر أن الغرض الرئيسي من **المحاسبة الخضراء** هو مساعدة الشركات على فهم وإدارة المقايضة المحتملة بين الأهداف الاقتصادية التقليدية والأهداف البيئية. كما أنه يزيد من المعلومات المهمة المتاحة لتحليل القضايا السياسية، خاصة عندما يتم تجاهل هذه المعلومات الحيوية غالباً، ويقال أن المحاسبة الخضراء تضمن فقط **الاستدامة الضعيفة**، والتي يجب اعتبارها خطوة نحو **استدامة قوية** في نهاية المطاف. (Rout Himanshu Sekhar, 2010)⁽⁴⁵⁾

وتعتبر المحاسبة الخضراء هي السبيل أو الطريقة التي تأخذ بعين الاعتبار المصادر البيئية والخدمات البيئية، كما تأخذ بعين الاعتبار قياس أثار المصادر الطبيعية على إجمالي الإنتاج الوطني ويمكن من خلال ذلك تقدير الدخل الحقيقي، وبالتالي فإن مصطلح المحاسبة البيئية يمكن أن يعرف بأنه: "جمع وتحليل المواد ومصادر الطاقة والتكاليف البيئية مع التكاليف الأخرى، ثم استخدام هذه المعلومات لتقدير التكاليف البيئية، ثم يتم دمجها مع الأنظمة المحاسبية التقليدية من أجل توفير قاعدة معلومات ثمينة لعمل خطط التنمية المستدامة ونمو الدولة أو المؤسسة. (موسى، 2007، ص 20)⁽²¹⁾

يمكن التعريف بالبيئة محاسبياً، على أنها مجموعة من الموارد النادرة الموجودة على كوكب الأرض وبداخله، بما في ذلك الغلاف الجوي المحيط بها، وندرة هذه الموارد تجعل من الضروري اعتبارها أنواعاً من الأصول البيئية، وقد تزايد الاهتمام خلال النصف الأخير من القرن العشرين بأخطار تدمير البيئة على كوكبنا سواء بسبب التقدم الصناعي أو السلوك البشري، وقد أضاف الاهتمام بالبيئة بعداً جديداً لسياسات المشروعات، حيث يواجه مديرو المشروعات التحدي التقليدي لتحقيق الربحية وعائد الأسهم من ناحية والتحدي الجديد المتمثل في مسؤوليتهما تجاه العوامل البيئية، وقد

استوجب الاقتناع بهذا البعد وقتاً طويلاً، وقد أدى الاستجابة لمبدأ المحافظة على البيئة إلى تحمل المشروعات لتكاليف قد تكون باهظة في أغلب الأحيان. (موسى، 2007، ص 19)

وهناك من تناول مفهوم المحاسبة الخضراء بمعنى (شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبى والاقتصادى للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية). (ماجدة، 2009، ص 6) (20)
وهناك من يرى أنها (تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ " من يلوث يدفع"). (إسماعيل، وآخرون، 1998) (4)

وتعتبر المحاسبة الخضراء هي (واحدة من المفاهيم المعاصرة ف المحاسبة التي تدعم الحركة الخضراء في الشركة أو المنظمة من قبل الإعراف والقياس والإفصاح عن المساهمة البيئية والاجتماعية في العمل). (Bell & Lehman, 2011: PP. 179 – 190) (34)

وقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية المحاسبة البيئية أو الخضراء من خلال ثلاثة أوجه : (رائيه، 2007، ص 40) (3)

- 1- المحاسبة البيئية الخضراء من الوجهة الاقتصادية، وبموجبها يتم قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وغالباً ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع .
- 2- المحاسبة البيئية الخضراء كامتداد للمحاسبة المالية، ويتم هنا إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للآثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.
- 3- المحاسبة البيئية الخضراء من الوجهة الإدارية، ويتم فيها تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية .

كما يمكن تعريف المحاسبة الخضراء على أنها: (عملية التعرف على المعلومات وقياسها وتسجيلها وتلخيصها والإبلاغ عنها والكشف عنها بشأن الأشياء أو المعاملات أو الأحداث أو آثار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات على المجتمع والبيئة والمؤسسة نفسها في تقرير معلومات محاسبية متكامل الحزمة التي يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية). (Andreas Lako, 2019) (33)

ويستنتج الباحثون مما سبق أن المحاسبة الخضراء هي منظومة محاسبية للوقوف على مدى تحقيق المنشأة لمتطلبات الحفاظ على البيئة في ممارستها لنشاطها من كافة الأوجه وفي كافة المراحل، وبما يساعد المنشأة باستمرار على الحفاظ على البيئة، ويجعلها إن جاز التعبير منشأة خضراء.

ثانياً: التوافق البيئي: هو تلك العملية الديناميكية التي يهدف بها الفرد إلى أن يغير سلوكه، فيقيم علاقة أكثر تآلفاً مع بيئته بأن يتكيف معها بالحفاظ عليها من التلوث وجعلها نظيفة، وبذلك تتحقق له حياة نفسية متوازنة. (سحر، 2009) (15)

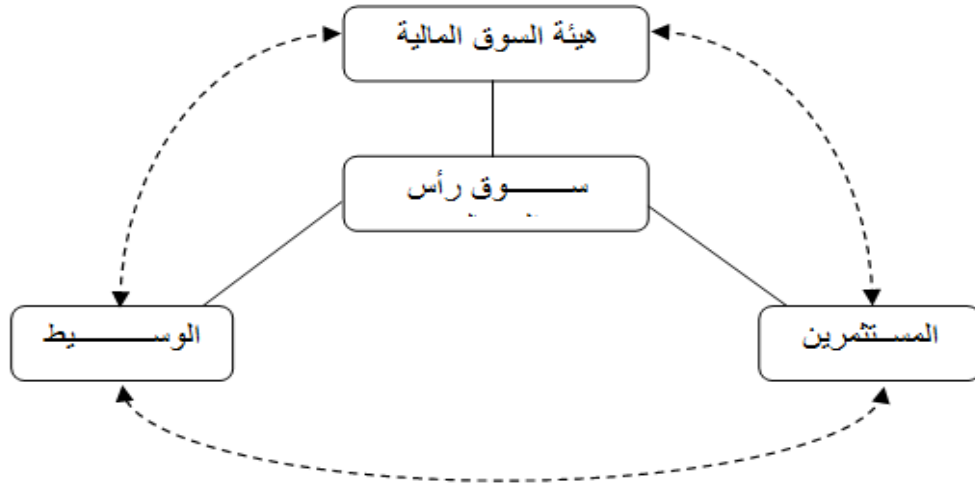
التوافق هو " تعديل الكائن البشري لسلوكه بحيث يتلاءم مع الظروف الخارجية، ويشمل التوافق نواحي عدة منها النواحي البيولوجية والفيزيائية والسيكولوجية والاجتماعية، فالتوافق هو المحصلة النهائية لتفاعل الفرد مع البيئة وليس هناك بيئة من غير الأفراد، ولا أفراد بدون بيئة " (عبدالله، 2009، ص 14).⁽¹⁾

التوافق البيئي: إن التوافق البيئي يتضمن وجود توازن ثابت بين الكائن الحي والبيئة وتكوين عاقلة انسجامية مع البيئة يكون فيها الفرد قادر على إشباع معظم متطلباته وحاجاته ويستطيع مواجهة متطلبات النمو الجسمية والاجتماعية ويقوم بإحداث التغييرات المطلوبة في نفس الفرد والبيئة. (كمال، 1993، ص 13)⁽¹⁷⁾

ثالثاً: سوق الأوراق المالية: يطلق على سوق الأوراق المالية عدة أسماء تشير إلى مدلول واحد، كسوق الأسهم والسندات، ويطلق في بعض الأحيان على سوق الأوراق المالية بمصطلح البورصة، ويطلق عليها أيضاً بالسوق المالية إذا سميت بدون تحديد، وفي هذه الحالة تكون السوق المالية بصدد مفهومها الضيق، وتتكون سوق الأوراق المالية من سوقين رئيسيين هما السوق الأولية والسوق الثانوية، بحيث لا تقل درجة أهمية الأولى عن الثانية، فضلاً عن هذه الأهمية فإن كلاهما يقومان بوظائف إقتصادية ترمى إلى حشد المدخرات، ثم ضخها في التمويل طويل الأجل للمشروعات الإنتاجية الكبرى. (عبدالرحمن، 2012، ص 3)⁽¹²⁾

لقد تعددت تعريفات سوق الأوراق المالية، ولعل من أبرز هذه التعريفات:

- 1- سوق الأوراق المالية عبارة عن " نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع من الأوراق أو لأصل مالى مُعين " . (عبدالغفار، 2001، ص 37)⁽¹⁶⁾
- 2- سوق الأوراق المالية هي " سوق مستثمرة ثابتة المكان، تقام في مراكز التجارة والمال في مواعيد محددة يغلب أن تكون يومية، يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال، والسماصرة ومساعدوهم، للتعامل في الأوراق المالية وفقاً لنظم ولوائح محددة " . (عبدالله، 2010، ص 18)⁽⁸⁾
- 3- أو تعرف بأنها " سوق منظمة تجرى فيها المعاملات على الأوراق المالية من أسهم وسندات الشركات وكذا السندات الحكومية القابلة للتداول في هذه السوق، وذلك بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من التعامل، ولا بد أن يلتزم هؤلاء المتعاملون في السوق بالقوانين واللوائح التي تنظم التعامل فيها، وتقوم على إدارة السوق هيئة تتولى الإشراف على تنفيذ تلك القوانين واللوائح " . (عبدالله، 2005، ص 4)⁽⁷⁾
- 4- هي سوق منظمة تقام في مكان ثابت، يتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص، تحكمها لوائح وقوانين وأعراف وتقاليدها، يؤمها المتعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الإستثمار، والناشدون الإستفادة من تقلبات الأسعار، تتعقد جلساتها في المقصورة يومياً حيث يقوم الوسطاء الماليون بتنفيذ أوامر البائعين والمشتريين. (سمير، 1996، ص 27)⁽¹⁸⁾
- 5- هي سوق منظمة لرأس المال، يتولى إدارتها والإشراف عليها مجلس إدارة يضع لها القواعد التي يجب أن يحترمها المتعاملون فيها. ويتشكل أى سوق مالى منظم من أربعة جهات رئيسية تمثل في مجموعها الأطراف ذات العلاقة بالسوق، وهو ما يوضحه الشكل التالي:⁽⁶⁾



الأطراف ذات العلاقة بالسوق

المصدر: المادة التحضيرية، الدورة التحضيرية لاختبار التداول، (2007): المعهد المصرفي للتداول، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، الإصدار: 3، 10/3/2007، ص ص 10 - 11.
ومن التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: سوق الأوراق المالية هي: (سوق منظمة لتداول الأوراق المالية (أسهم - سندات) بالبيع أو الشراء، لها مكان ثابت ومعلوم، ويتم التداول بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين، ويقوم على إدارة هذه السوق هيئة تتولى الإشراف عليها وتنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لها).

إجراءات البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث، يتمثل مجتمع البحث والتي تم استهدافهم من الإستهيبان الفئات التالية:
1- مدير مالي. 2- رئيس قسم الحسابات. 3- محاسب تكاليف.
4- محاسب مالي. 5- أخرى (ذات صلة).
عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.
ثانياً: العينة الفعلية: بعد التحقق من صدق أداء القياس وثباتها، تم توزيع الإستهيبان على عينة البحث، (384) من العاملين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
ثالثاً: أداة القياس: اعتمدت الدراسة على أسلوب الإستهيبان لجمع البيانات.
المعالجة الإحصائية: تعد من المحددات الجوهرية لنتائج الدراسات، وقد تم تحديد الأساليب الإحصائية في ضوء (حجم العينة، ونوعية الفروض المطروحة، وطبيعة الأدوات المستخدمة).
خصائص العينة، يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وكذلك ذوي العلاقة بمجال الأوراق المالية.

الدراسة الميدانية

تمثلت عينة الدراسة في عدد 384 فرداً من العاملين بمجتمع الدراسة، حيث قام بتحديد حجم عينة البحث باستخدام المعادلة التالية والتي تستخدم في حالة المجتمعات غير المحدودة:

$$n = \frac{z^2 pq}{D^2}$$

حيث أن:

n: حجم العينة في حالة المجتمع غير المحدود.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة 95% وهي تساوي 1.96.

P: نسبة الظاهرة في المجتمع ويمكن اعتبارها 50% لأنها تعطي أكبر عدد للعينة.

q: (1 - نسبة الظاهرة في المجتمع) أي q = 1-p.

D: نسبة الخطأ المسموح به، في حدود 5%.

وبالتطبيق في الصيغة السابقة يكون حجم العينة المناسب (في حالة المجتمع غير المحدود)

$$n = \frac{1.96^2 (0.5)(0.5)}{(0.05)^2} = 384$$

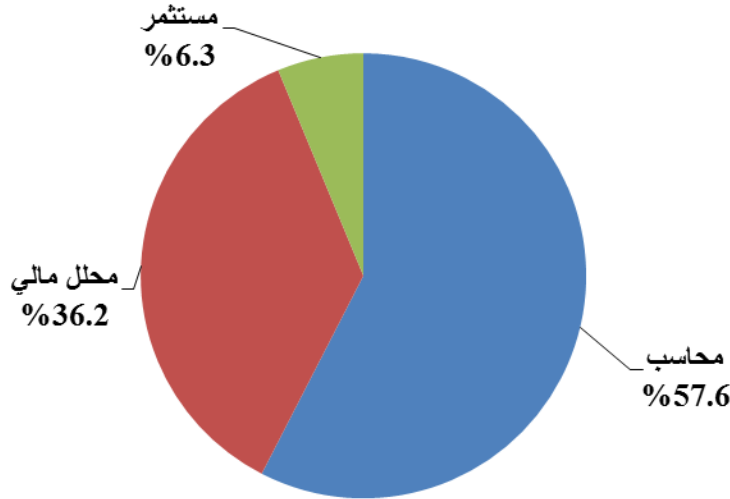
وقد قام الباحثون بتوزيع قوائم الاستقصاء على أفراد العينة وتلقى الردود إلكترونياً عن طريق Google Drive والخصائص الديموجرافية لعينة البحث: تشمل الخصائص الديموجرافية لعينة البحث النوع، والعمر، وجهة العمل، والوظيفة، والمؤهل العملي، وفئات سنوات الخبرة، ويوضح الجدول التالي الخصائص الديموجرافية لعينة البحث:

جدول (1) الخصائص الديموجرافية لعينة البحث

النسبة %	عدد	الفئات	البيان
57.6	221	محاسب	طبيعة العلاقة بمجال الأوراق المالية
36.2	139	محلل مالي	
6.3	24	مستثمر	
7.6	29	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
34.9	134	من 5 - أقل من 10 سنوات	
42.4	163	من 10 - أقل من 15 سنة	
15.1	58	من 15 سنة فأكثر	المؤهل العلمي
57.8	222	بكالوريوس	
24.2	93	دراسات عليا	
14.1	54	ماجستير	
3.9	15	دكتوراه	المسمى الوظيفي
4.4	17	مدير مالي	
11.2	43	رئيس قسم الحسابات	
21.1	81	محاسب تكاليف	
57.0	219	محاسب مالي	
6.3	24	أخرى	
100	384	الإجمالي	

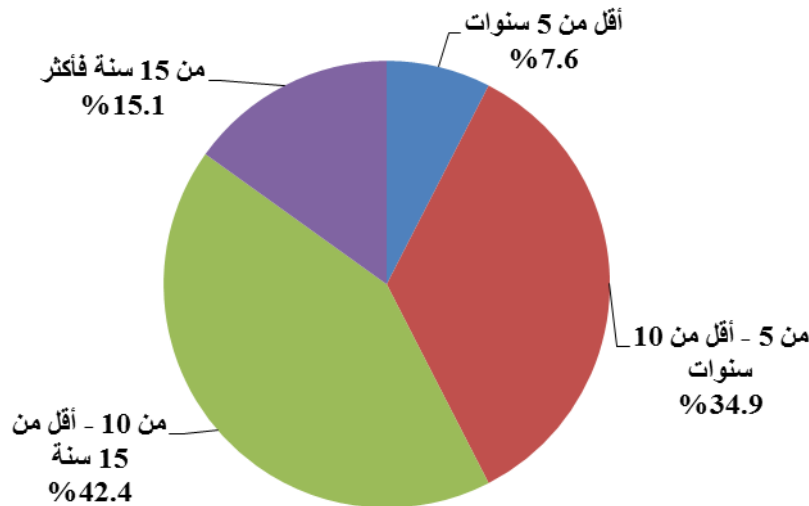
يتضح من الجدول ومن الرسوم البيانية أن الخصائص الديموجرافية لعينة البحث وفقاً لما ورد من قوائم الاستقصاء، تتمثل فيما يلي:

توزيع عينة البحث بحسب طبيعة العلاقة بمجال الأوراق المالية: تم أخذ آراء كافة من لهم علاقة بمجال الأوراق المالية من محاسبين ومحللين ماليين ومستثمرين، وكانت أعلى النسب المحاسبين بنسبة 57.6%، يلي ذلك المحللين الماليين بنسبة 36.2%، ثم المستثمرين بنسبة 6.3%، ويوضح الشكل التالي توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة العلاقة بمجال الأوراق المالية:



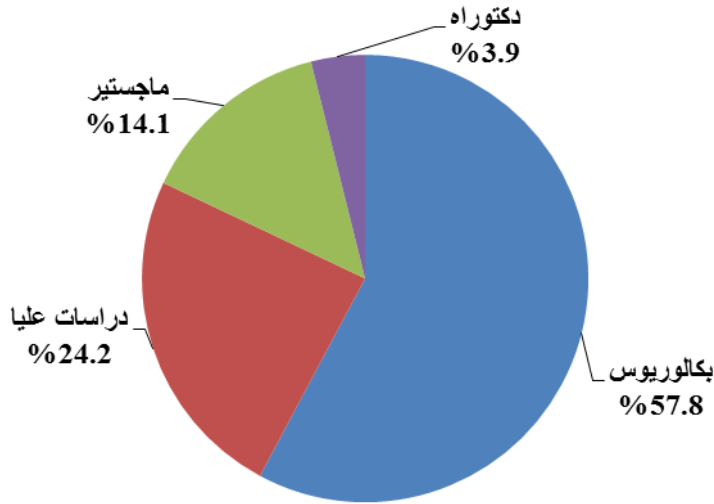
شكل (1): توزيع عينة الدراسة بحسب طبيعة العلاقة بمجال الأوراق المالية

توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة: تركزت العينة في فئات الخبرة المرتفعة، حيث كانت أعلى النسب في الفئة "من 10 أقل من 15 سنة" بلغت النسبة 42.4%، يلي ذلك الفئة "من 5 - أقل من 10 سنوات" حيث بلغت النسبة 34.9%، ثم الفئة "من 15 سنة فأكثر" بنسبة 15.1%، بينما كانت أقل النسب في الفئة "أقل من 5 سنوات" حيث بلغت النسبة 7.6%، وبذلك يتضح أن خبرة العينة ملائمة لاستيفاء قوائم الاستقصاء والرد عليها بموضوعية، ويوضح الشكل التالي توزيع عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة:



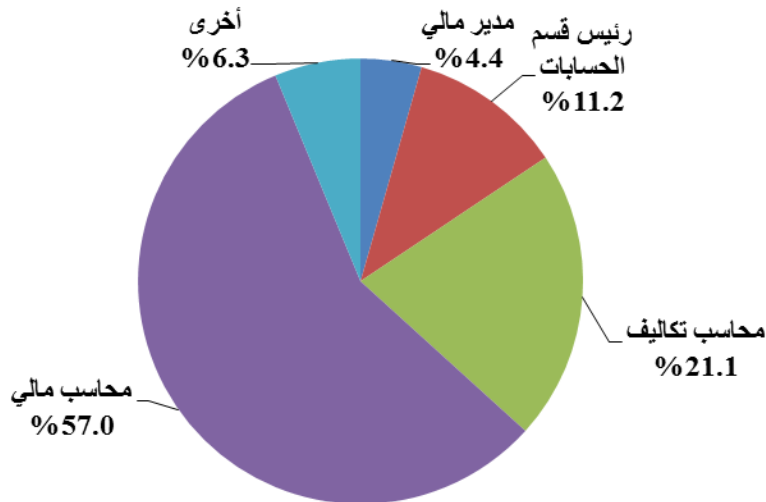
شكل (2): توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

توزيع عينة البحث بحسب المؤهل العلمي: كانت أعلى النسب هي نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي حيث بلغت النسبة 57.8%، يلي ذلك الحاصلين على دراسات عليا بنسبة 24.2%، ثم الحاصلين على الماجستير والدكتوراه بنسب 14.1%، 3.9% على التوالي، وبذلك تعتبر العينة مؤهلة تأهيلاً علمياً مناسباً لاستيفاء قوائم الاستقصاء بدقة، ويوضح الشكل التالي توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي:



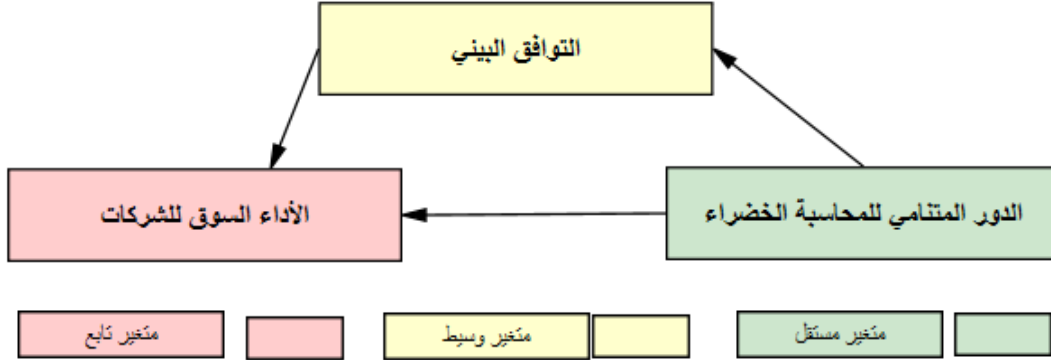
شكل (3): توزيع عينة البحث بحسب المؤهل العلمي

توزيع عينة البحث بحسب المسمى الوظيفي: تمثلت بالعينة كافة الوظائف ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكانت أعلى النسب "محاسب مالي" نظراً لطبيعة الدراسة بنسبة 57%، ثم محاسب تكاليف بنسبة 21.1%، ثم رئيس قسم الحسابات والمدير المالي بنسب 11.2%، 4.4% على التوالي، ووظائف أخرى بنسبة 6.3%، وبذلك تعتبر الوظائف ملائمة لموضوع الدراسة، ويوضح الشكل التالي توزيع عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي:



شكل (4): الشكل التالي توزيع عينة البحث بحسب المسمى الوظيفي

يمكن تمثيل متغيرات البحث بحسب العلاقات التشابكية بينها كالتالي:



شكل (5) متغيرات البحث والعلاقات التشابكية بينها

خطوات إجراء البحث:

1- قام الباحثون بتصميم استمارة استقصاء تتفق مع أغراض البحث وتساعد على اختبار فروض الدراسة، وقد اشتمت على بيانات ديموجرافية، وثلاثة محاور بحثية تمثل متغيرات الدراسة والسابق بيانها، وقد قام بتقييم قوائم الاستقصاء لتسهيل الوصول إليها.

2- قام الباحثون بترميز أسئلة قائمة الاستقصاء حيث تم تعريف متغيرات الدراسة، وذلك بترميز المتغير المستقل بالرمز X، والمتغير الوسيط بالرمز M، والمتغير التابع بالرمز Y، كما تم إعطاء رمز لكل سؤال يشير إلى رقم المحور ثم رقم العبارة داخل المحور.

3- تم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبي الخماسي، حيث تم إعطاء أوزان الاستجابات كما يلي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وبعد أخذ المتوسط المرجح للاستجابات تم تقسيم هذا المدى على درجات الموافقة، حيث أن المدى $(5 - 1 = 4)$ يوزع على خمس فئات فيكون طول الفئة $0.80 = 4/5$ ، كما يلي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5

4- تم إدخال البيانات للحاسب الآلي وقد استعان الباحثون في تحليل البيانات بالبرامج الإحصائية SPSS الإصدار رقم 26، AMOS الإصدار 23.

5- تم تحليل البيانات، واستخلاص النتائج.

مقياس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات البحث: تتضمن مقاييس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة صدق الاستبيان من حيث صدق المحكمين، وصدق المقياس (الاتساق الداخلي Internal consistency)، ومقياس الثبات Reliability، وفيما يلي نتائج تلك الاختبارات.

صدق الاستبيان: يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقام الباحثون بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

أ - صدق المحكمين: تم عرض قائمة الاستقصاء على مجموعة من المختصين لتحكيمها، وقد راعى الباحثون تعليمات المحكمين، وقام بصياغتها في صورتها النهائية، وبعد ذلك تم أخذ الموافقة عليها من الجامعة، وتم استخدامها في جمع بيانات الدراسة الميدانية.

ب - صدق المقياس (الاتساق الداخلي: Internal Validity): يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وفيما يلي نتائج الاتساق الداخلي:
الاتساق الداخلي للمحور الأول: الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء يوضح الجدول التالي معامل الارتباط بين عبارات محور الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء والمتوسط العام للمحور:

جدول (2): معامل الارتباط بين عبارات محور الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء والمتوسط العام للمحور

رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية	رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية
X ₀₁	**0.463	0.463	X ₁₁	**0.756	0.864
X ₀₂	**0.633	0.633	X ₁₂	**0.733	0.865
X ₀₃	**0.522	0.522	X ₁₃	**0.583	0.750
X ₀₄	**0.747	0.747	X ₁₄	**0.751	0.880
X ₀₅	**0.620	0.620	X ₁₅	**0.620	0.773
X ₀₆	**0.502	0.502	X ₁₆	**0.638	0.865
X ₀₇	**0.765	0.765	X ₁₇	**0.636	0.768
X ₀₈	**0.478	0.478	X ₁₈	**0.490	0.665
X ₀₉	**0.592	0.592	X ₁₉	**0.597	0.747
X ₁₀	**0.761	0.761	X ₂₀	**0.764	0.861

معامل الصلاحية = $2 * R / (1 + R)$ ، حيث R معامل الارتباط.

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت بين 0.463، 0.765 وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ ، والذي انعكس على معاملات الصلاحية فقد تراوحت بين 0.6339، 0.867 وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

الاتساق الداخلي للمحور الثاني: التوافق البيئي

يوضح الجدول التالي معامل الارتباط بين عبارات محور التوافق البيئي والمتوسط العام للمحور:

جدول (3) معامل الارتباط بين عبارات محور التوافق البيئي والمتوسط العام للمحور

رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية	رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية
M ₀₁	**0.633	0.775	M ₀₈	**0.577	0.732
M ₀₂	**0.630	0.773	M ₀₉	**0.644	0.783
M ₀₃	**0.496	0.663	M ₁₀	**0.756	0.861
M ₀₄	**0.492	0.660	M ₁₁	**0.676	0.807
M ₀₅	**0.756	0.861	M ₁₂	**0.644	0.783
M ₀₆	**0.630	0.773	M ₁₃	**0.633	0.775
M ₀₇	**0.565	0.722			

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت بين 0.492، 0.756 وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ ، والذي انعكس على معاملات الصلاحية فقد تراوحت بين 0.861 وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

الاتساق الداخلي للمحور الثالث: الأداء السوقي للشركات يوضح الجدول التالي معامل الارتباط بين عبارات محور الأداء السوقي للشركات والمتوسط العام للمحور:

جدول (4) معامل الارتباط بين عبارات محور الأداء السوقي للشركات والمتوسط العام للمحور

رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية	رمز المتغير	معاملات الارتباط	معاملات الصلاحية
Y ₀₁	0.878**	0.935	Y ₀₆	0.789**	0.882
Y ₀₂	0.900**	0.947	Y ₀₇	0.896**	0.945
Y ₀₃	0.836**	0.911	Y ₀₈	0.827**	0.905
Y ₀₄	0.886**	0.940	Y ₀₉	0.822**	0.902
Y ₀₅	0.838**	0.912	Y ₁₀	0.804**	0.891

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت 0.789، 0.900 بين وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ ، والذي انعكس على معاملات الصلاحية فقد تراوحت بين 0.882، 0.947 وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

مقاييس الثبات: Reliability تم قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل الثبات (Cronbatch alpha) وذلك لقياس مدى اعتمادية Reliability النتائج المتحصل عليها من العينة، واختبار ثبات المقاييس التي استخدمها الباحث، ومدى إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، 100%، وإذا زاد هذه المقياس عن 60% أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة، وفيما يلي تطبيق هذا المقياس على أبعاد الدراسة.

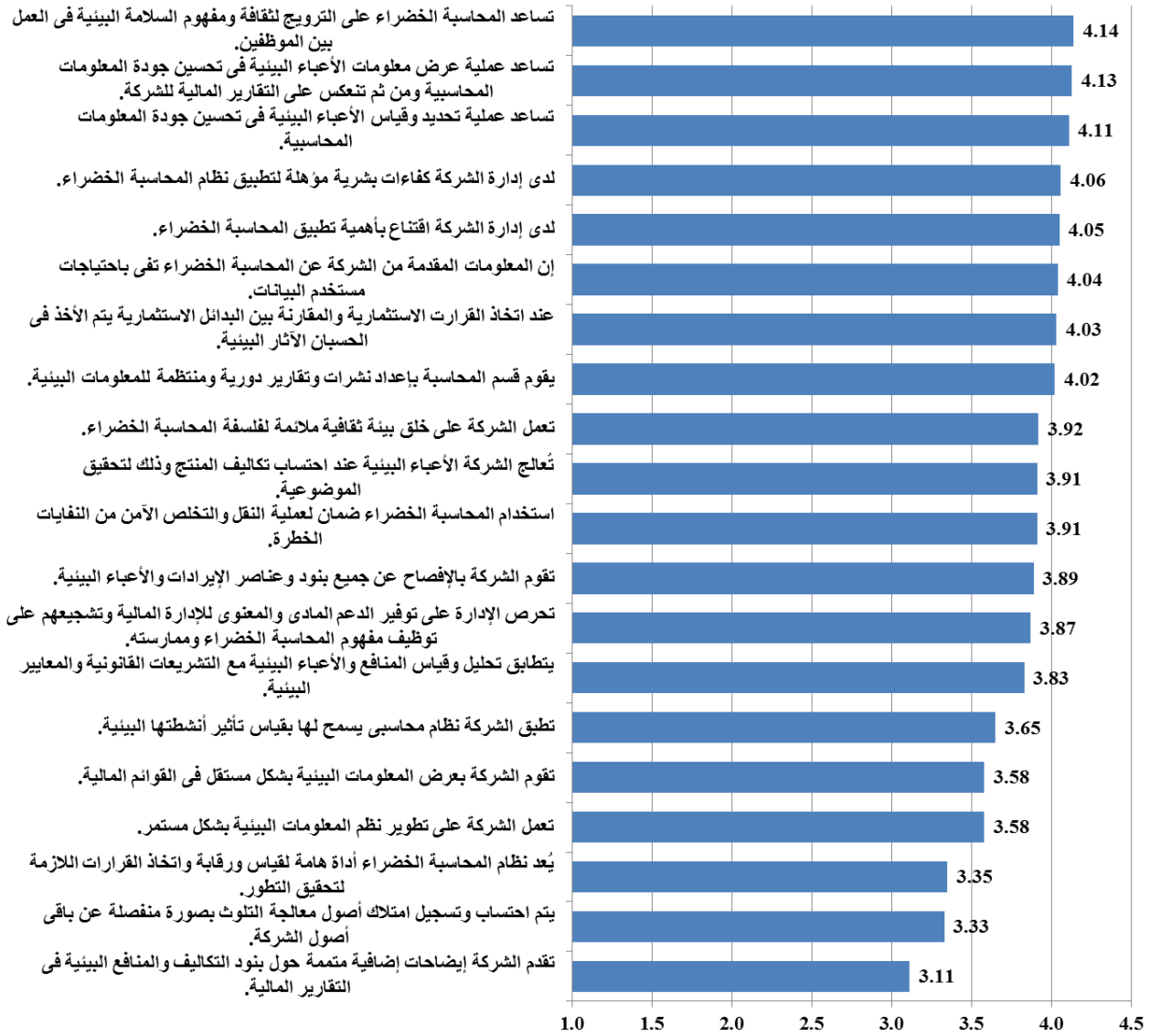
جدول (5): مقاييس الثبات Reliability لأسئلة الدراسة

الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات Alfa	معامل الصدق (*)
الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء	20	0.908	0.953
التوافق البيئي	13	0.860	0.927
الأداء السوقي للشركات	10	0.953	0.976

(*) معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويقصد به الصدق البنائي Structure Validity

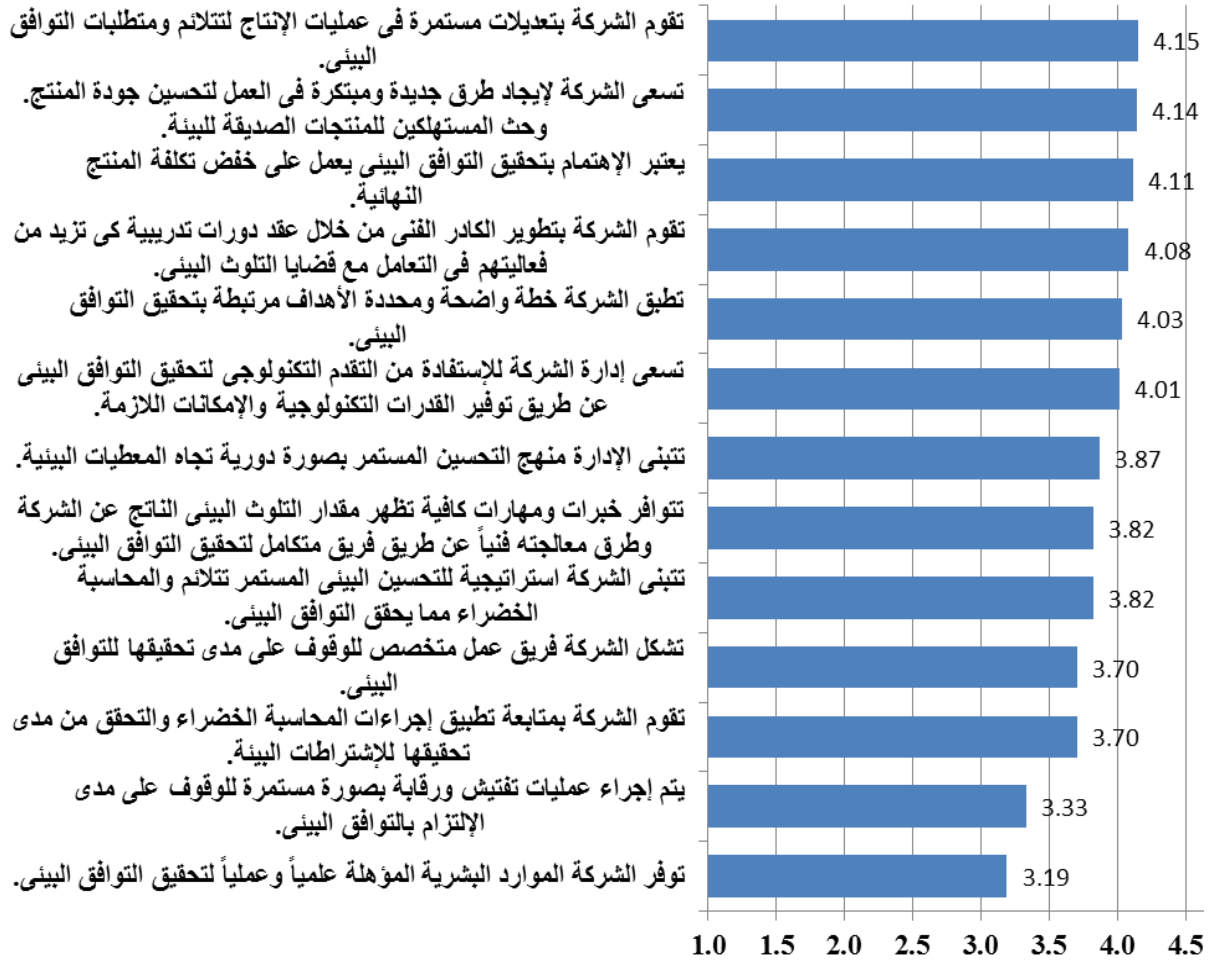
يتضح من الجدول أن (معامل الثبات) قيم ألفا قد بلغت 0.908، 0.860، 0.953 على محاور قائمة الاستقصاء على التوالي والذي انعكس على معاملات الصدق فقد بلغت 0.953، 0.927، 0.976 على تلك المحاور، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت 60% في كل الحالات، مما يدل على ثبات استجابات العينة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

الإحصاء الوصفي للمحور الأول: الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء جاءت استجابات عينة الدراسة محايدة على العبارات: يُعد نظام المحاسبة الخضراء أداة هامة لقياس ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التطور، يتم احتساب وتسجيل امتلاك أصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي أصول الشركة، تقدم الشركة إيضاحات إضافية متممة حول بنود التكاليف والمنافع البيئية في التقارير المالية حيث تراوح متوسط الاستجابات بين 3.55، 3.11 مما يدل على أنها لم تبلغ حيز الموافقة من وجهة نظر العينة. ويوضح الشكل التالي متوسط استجابات العينة حول الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء:



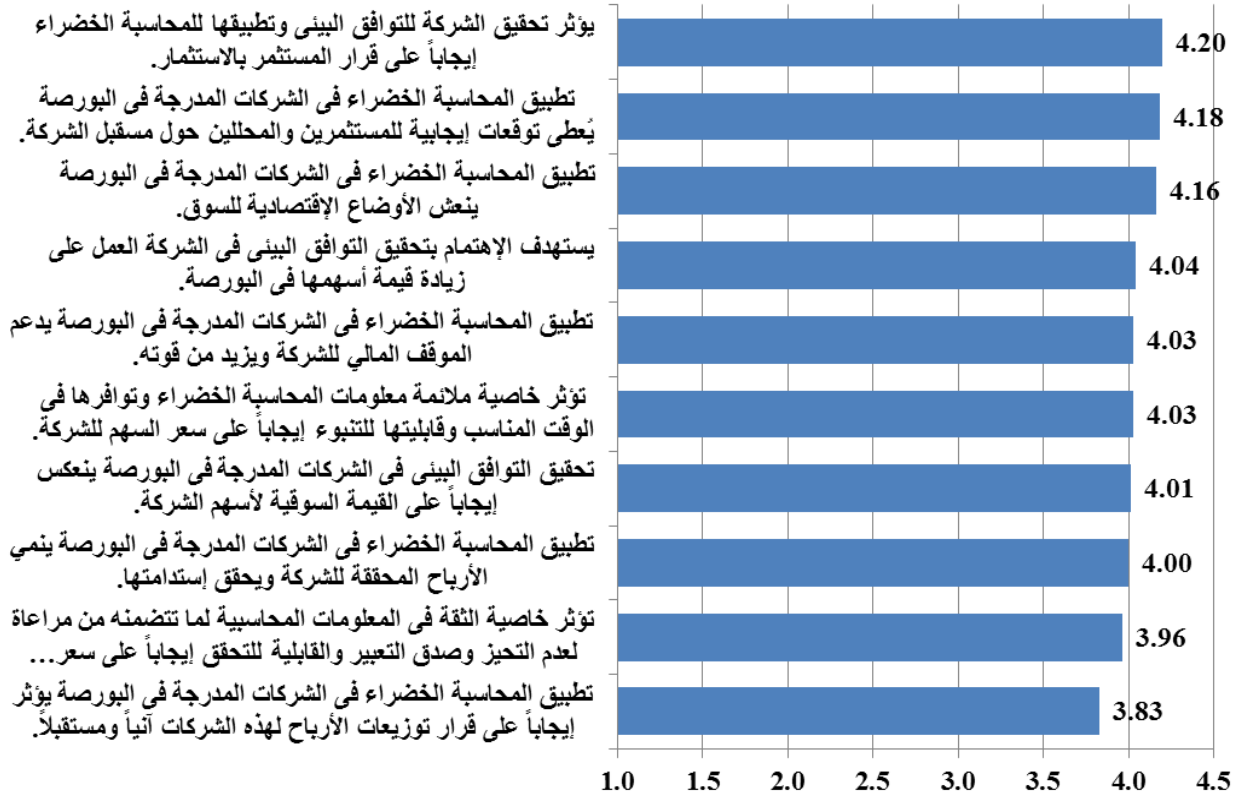
شكل (6): متوسط استجابات العينة حول الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء

الإحصاء الوصفي للمحور الثاني: التوافق البيئي جاءت استجابات العينة محايدة حول إجراء عمليات تفتيش ورقابة بصورة مستمرة للوقوف على مدى الإلتزام بالتوافق البيئي، توفر الشركة الموارد البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتحقيق التوافق البيئي حيث بلغ متوسط الاستجابات 3.33، 3.19 على التوالي، ووضح الشكل التالي متوسط استجابات العينة حول مدى التزام الشركات بتحقيق التوافق البيئي:



شكل (7): متوسط استجابات العينة حول مدى التزام الشركات بتحقيق التوافق البيئي

الإحصاء الوصفي للمحور الثالث: أهمية المحاسبة الخضراء والتوافق البيئي في تحسين الأداء السوقي للشركات



شكل (8): متوسط استجابات العينة حول لأهمية المحاسبة الخضراء والتوافق البيئي في تحسين الأداء السوقي للشركات

نتائج البحث ومناقشتها

1- **الفرض الأول: ونصه** (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية).

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X "تطبيق المحاسبة الخضراء"، والمتغير M "تحقيق التوافق البيئي"، وجاءت النتائج كما يلي:

علاقات الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

تقدير معاملات نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$M = 0.996 + 0.744 * X + \varepsilon$$

حيث:

M تحقيق التوافق البيئي (المتغير التابع)

X تطبيق المحاسبة الخضراء (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

وتم تطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (6): نتائج الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي

المتغير المستقل: X تطبيق المحاسبة الخضراء							
المتغير التابع: M تحقيق التوافق البيئي							
مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0.000	8.190	0.996	ثابت الانحدار α	0.000	555.47	0.593	0.770
0.000	23.569	0.744	معامل الانحدار β				

يتضح من الجدول ما يلي:

أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء، وبين تحقيق التوافق البيئي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.770 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التحسن في تطبيق المحاسبة الخضراء، يتبعه تحسن في تحقيق التوافق البيئي. القدرة التفسيرية للنموذج بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 59.3% وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة 59.3% من التغيرات التي تحدث في تحقيق التوافق البيئي يشرحها تطبيق المحاسبة الخضراء، وهي قدرة تفسيرية متوسطة. اختبار معنوية النموذج أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة $F = 555.47$ بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل أكدت قيمة $T = 23.569$. بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء تحقيق التوافق البيئي، وتوضح قيمة $\beta = 0.744$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن تطبيق المحاسبة الخضراء بدرجة واحدة يتبعه تحسن في تحقيق التوافق البيئي بـ 0.744 درجة.

نخلص من ذلك إلى رفض الفرض الأول للباحث: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق التوافق البيئي للشركات المقيدة بالبورصة المصري)

الفرض الثاني: ونصه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية).

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X تطبيق المحاسبة الخضراء، والمتغير Y "زيادة قيمة أسهم الشركة"، وجاءت النتائج كما يلي:

علاقات الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

تقدير معلمات نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 0.729 + 0.866 * X + \varepsilon$$

حيث:

Y زيادة قيمة أسهم الشركة (المتغير التابع)

X تطبيق المحاسبة الخضراء (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

وتم تطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (7): نتائج الارتباط والانحدار للعلاقة بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات

المتغير المستقل: X تطبيق المحاسبة الخضراء المتغير التابع: Y زيادة قيمة أسهم الشركة							
مستوى المعنوية	قيمة المحسوبة T	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0.000	6.150	0.729	ثابت الانحدار α	0.000	793.4	0.675	0.821
0.000	28.149	0.866	معامل الانحدار β				

يتضح من الجدول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء، وبين زيادة قيمة أسهم الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.821 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التحسن في تطبيق المحاسبة الخضراء، يتبعه تحسن في زيادة قيمة أسهم الشركة.

القدرة التفسيرية للنموذج بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 67.5% وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة 67.56% من التغيرات التي تحدث في زيادة قيمة أسهم الشركة يشرحها تطبيق المحاسبة الخضراء، وهي قدرة تفسيرية متوسطة. اختبار معنوية النموذج أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F = 793.4 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل أكدت قيمة T = 28.149 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على زيادة قيمة أسهم الشركة، وتوضح قيمة $\beta = 0.866$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن تطبيق المحاسبة الخضراء بدرجة واحدة يتبعه تحسن في زيادة قيمة أسهم الشركة بـ 0.866 درجة.

نخلص من ذلك إلى عدم قبول الفرض الثاني للباحث: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية).

اختبار الفرض الثالث: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق البيئي للشركات المقيدة في البورصة المصرية وزيادة قيمة أسهمها).

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير M "تحقيق التوافق البيئي"، والمتغير Y "زيادة قيمة أسهم الشركة"، وجاءت النتائج كما يلي:
علاقات الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

تم تقدير معامل نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 0.677 + 0.876 * M + \varepsilon$$

حيث:

Y زيادة قيمة أسهم الشركة (المتغير التابع)

M تحقيق التوافق البيئي (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

وتم تطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين تحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (8): نتائج الارتباط والانحدار للعلاقة بين تحقيق التوافق البيئي وزيادة قيمة أسهم الشركات

المتغير المستقل: M تحقيق التوافق البيئي المتغير التابع: Y زيادة قيمة أسهم الشركة							
مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0.000	5.262	0.677	ثابت الانحدار α	0.000	693.4	0.645	0.803
0.000	26.332	0.876	معامل الانحدار β				

يتضح من الجدول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التوافق البيئي، وبين زيادة قيمة أسهم الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي 0.803 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن التحسن في تحقيق التوافق البيئي، يتبعه تحسن في زيادة قيمة أسهم الشركة.

القدرة التفسيرية للنموذج بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 64.5% وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة 64.5% من التغيرات التي تحدث في زيادة قيمة أسهم الشركة يشرحها تحقيق التوافق البيئي، وهي قدرة تفسيرية متوسطة. اختبار معنوية النموذج أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F = 693.4 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل أكدت قيمة T = 26.332 بمستوى معنوية 0.000 معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لتحقيق التوافق البيئي على زيادة قيمة أسهم الشركة، وتوضح قيمة $\beta = 0.876$ والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن تحسن تحقيق التوافق البيئي بدرجة واحدة يتبعه تحسن في زيادة قيمة أسهم الشركة بدرجة 0.876.

نخلص من ذلك إلى عدم قبول الفرض الثالث للباحث: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق البيئي للشركات المقيدة في البورصة المصرية وزيادة قيمة أسهمها"، وقبول الفرض البديل (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق البيئي للشركات المقيدة في البورصة المصرية وزيادة قيمة أسهمها).

الخلاصة

تم تطبيق البحث على عينة من 384 فرداً من العاملين بالشركات المقيدة في البورصة وتوصلت نتائج التحليل الديموجرافي لعينة البحث طبقاً للعناصرالتالية:

- من حيث طبيعة العمل بمجال الأوراق المالية: توزعت العينة على الفئات الثلاث، بنسبة 57.6% "محاسب"، 36.2% "محلل مالي"، 6.3% "مستثمر"
- من حيث سنوات الخبرة: أظهرت نتائج الدراسة أن الفئة الأعلى كانت من 10 - أقل من 15 سنة والتي سجلت نسبة 42.5%، في حين جاءت الفئة الأدنى أقل من 5 سنوات والتي سجلت 7.6%، وكانت نتائج الفئتين (5 - أقل من 10 سنوات)، (15 سنة فأكثر) بلغت النسبة على التوالي 34.9%، 15.1%.
- من حيث المؤهل العلمي: كان التأهيل العلمي للعينة مناسباً، حيث كانت أعلى النسب هي نسبة الحاصلين على بكالوريوس بنسبة 57.8%، ثم الحاصلين على دراسات عليا بنسبة 24.2%، ثم الماجستير بنسبة 14.1%، والدكتوراه بنسبة 3.9%.
- من حيث الوظيفة: تمثلت كافة الوظائف المناسبة وذات الصلة بموضوع الدراسة بالعينة وكانت أعلى النسب محاسب مالي بنسبة 57%، ثم محاسب تكاليف بنسبة 21.1%، ثم رئيس قسم الحسابات بنسبة 11.2%، ومدير مالي بنسبة 4.4%، ووظائف أخرى بنسبة 6.3%.

كما أظهرت نتائج الاتساق الداخلي أن محاور البحث تقيس ما وضعت لقياسة، حيث كانت معاملات الارتباط بين العبارات والمحاور موجبة ودالة عند مستوى دلالة 0.01.

وأيضاً تناول البحث الدور المتنامي للمحاسبة الخضراء، حيث اتضح أن مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء يعتبر ملائماً على المستوى العام، وتعالج الشركة الأعباء البيئية عند احتساب تكاليف المنتج وذلك لتحقيق الموضوعية، وأن استخدام المحاسبة الخضراء ضمان لعملية النقل والتخلص الآمن من النفايات الخطرة حيث تراوح متوسط الاستجابات بين 3.92، 3.58 مما يدل على أن درجة الموافقة "موافق".

كما تناول البحث تحقيق التوافق البيئي، حيث أكدت العينة أن مستوى تحقيق التوافق البيئي يعتبر مناسباً، حيث وافقت العينة على أن الشركة تقوم بتعديلات مستمرة في عمليات الإنتاج لتتلائم ومتطلبات التوافق البيئي، كما تسعى الشركة لإيجاد طرق جديدة ومبتكرة في العمل لتحسين جودة المنتج وحث المستهلكين للمنتجات الصديقة للبيئة، كما أن الإهتمام بتحقيق التوافق البيئي يعمل على خفض تكلفة المنتج النهائية، حيث تراوح متوسط الاستجابات بين 4.15، 4.01 مما يدل على أنها وصلت إلى حد التميز والذي يتراوح بين متوسط الاستجابات 4 - 5.

كما تناول البحث أيضاً أهمية المحاسبة الخضراء والتوافق البيئي في تحسين الأداء السوقي للشركات فقد أكدت العينة على أن تحقيق الشركة للتوافق البيئي وتطبيقها للمحاسبة الخضراء يُعطى توقعات إيجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة، ويعمل على زيادة قيمة أسهمها في البورصة، حيث أن توافر خاصية ملائمة معلومات المحاسبة الخضراء وتوافرها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ يؤثر بشكل إيجابي على سعر السهم للشركة، حيث تراوح متوسط

الاستجابات بين 4.20، 4.00 على التوالي مما يدل على أنها وصلت إلى حد التميز والذي يتراوح بين متوسط الاستجابات 4 - 5.

وأيضاً أهمية المعلومات المحاسبية لما تتضمنه من مراعاة لعدم التحيز وصدق التعبير والقابلية للتحقق تؤثر بطريقة إيجابية على سعر السهم للشركة التي تطبق المحاسبة الخضراء، وأن تطبيق المحاسبة الخضراء في الشركات المدرجة في البورصة يؤثر إيجاباً على قرار توزيعات الأرباح لهذه الشركات آناً ومستقبلاً، حيث بلغ متوسط الاستجابات 3.96، 3.83 مما يدل على أن درجة الموافقة "موافق".

مما سبق يتضح لنا أن التأثير المباشر (والكلي) لتطبيق المحاسبة الخضراء على زيادة تحقيق التوافق البيئي بلغ (0.744) أي أنه كلما تحسن تطبيق المحاسبة الخضراء كلما تحسن تحقيق التوافق البيئي، وأيضاً بلغ التأثير المباشر (والكلي) لتحقيق التوافق البيئي على زيادة قيمة أسهم الشركة (0.457) أي أنه كلما تحسن تحقيق التوافق البيئي كلما أدى إلى زيادة قيمة أسهم الشركة، في حين بلغ التأثير المباشر لتطبيق المحاسبة الخضراء على زيادة قيمة أسهم الشركة (0.526)، والتأثير غير المباشر (0.340) وذلك نتيجة تأثيره على تحقيق التوافق البيئي، والذي يؤثر بدوره على زيادة قيمة أسهم الشركة، أي أنه كلما تحسن تطبيق المحاسبة الخضراء كلما أدى إلى زيادة قيمة أسهم الشركة.

التوصيات

- **يوصي الباحثون بتحسين تطبيق المحاسبة الخضراء بتحقيق ما يلي:**
 - 1- زيادة الوعي والترويج لتفاهة المحاسبة الخضراء وخاصة في المدارس التجارية والمقررات الجامعية عن طريق استحداث مقررات دراسية تروج لأهمية المحاسبة الخضراء وتطبيقاتها المختلفة.
 - 2- توفير كوادر بشرية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة الخضراء التي لديها اقتناع بأهمية تطبيق المحاسبة الخضراء، ورفع مستواهم عن طريق الدورات التدريبية، وحضور المؤتمرات، وورش العمل، التي تتصل بالموضوع.
 - 3- تقديم الدعم المادى والمعنوى للإدارة المالية وتشجيعهم على توظيف مفهوم المحاسبة الخضراء وممارسته.
 - 4- إلتزام الشركات بالإفصاح عن جميع بنود وعناصر الإيرادات والأعباء البيئية، وأن يتطابق تحليل وقياس المنافع والأعباء البيئية مع التشريعات القانونية والمعايير البيئية العالمية والمصرية.
 - 5- تحسين نظم المعلومات البيئية بشكل مستمر، وأن يتسم بالمرونة والتطور وسرعة الاستجابة للمتغيرات البيئية.
- **كما يوصي الباحثون بتحسين التوافق البيئي في الشركات بصورة مستمرة باتباع ما يلي:**
 - 1- إلتزام الشركات بتوفير الموارد البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتحقيق التوافق البيئي.
 - 2- تشكيل الشركات فريق عمل متخصص للوقوف على مدى تحقيقها للتوافق البيئي، وتوفير الخبرات والمهارات الكافية التي تظهر مقدار التلوث البيئي الناتج عن الشركات وطرق معالجته فنياً عن طريق فريق متكامل لتحقيق التوافق البيئي.
 - 3- تبني الإدارة منهج التحسين المستمر بصورة دورية تجاه المعطيات البيئية، تتبنى الشركة استراتيجية للتحسين البيئي المستمر تتلاءم والمحاسبة الخضراء مما يحقق التوافق البيئي.
 - 4- قيام الشركات بإجراء عمليات تفتيش ورقابة بصورة مستمرة للوقوف على مدى الإلتزام بالتوافق البيئي.

المراجع

- أبوسكران، عبدالله يوسف (2009): التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بمركز الضبط (الداخلي - الخارجي) للمعاقين حركياً في قطاع غزة، فلسطين، غزة، بحث ماجستير، ص 14.
- أحمد، محمد عبدالله محمود (2013): أثر الإفصاح المحاسبي على الأداء البيئي والاجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، مصر، القاهرة، جامعة عين شمس، ع3، ص ص 655 - 694.
- الباز، رانية عمر محمد (2007): أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة)، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص 40.
- التكريتي، إسماعيل يحيى، ساطع محمد الراوي، صالح إبراهيم الشعباني (1998): معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العامة للأسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، جامعة بغداد، المجلد 6.
- الحو، إعتدال سعيد محمد، عصام محمد عبدالهادي الطويل (2018): إطار مقترح لمراجعة أنشطة محاسبة الإستدامة وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 212 - 248.
- الدورة التحضيرية لاختبار التداول، المادة التحضيرية (2007): المعهد المصرفي التداول، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، الإصدار: 3، 2007/3/10، ص ص 10 - 11.
- الرزين، عبدالله بن محمد (2005): الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي والمعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، من 16 - 18 مارس، ص 4.
- السلمي، عبدالله (2010): التغيرات في المضاربات في بورصة الأوراق المالية توصية وحكمة، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة 25 - 29 ديسمبر، المملكة العربية السعودية، ص 18.
- الشيخ، عبدالرازق حسن (2012): دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، غزة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل.
- الطاهر، عدل البهلول (2011): الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للأسمنت المساهمة بليبيا، دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للأسمنت بليبيا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول، ص ص 441 - 459.
- العيسى، محمد سليم، وآخرون (2017): العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية مسحية على القطاعات المدرجة في بورصة عمان)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 17، ص ص 216 - 228.
- بن عزوز، عبدالرحمن (2012): دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 - 2012، ص 3.
- بومعراف، فاطمة الزهراء (2014): مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة مجمع الأخوة عموري للأجر - بسكرة، مذكرة مقدمة كأحد متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- جججوح، محمد ماجد محمود (2017): أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- حافظ، سحر مصطفى (2009): الصراع بين الإنسان والبيئة، بدون ناشر.
- حنفي، عبدالغفار (2001): الإستثمار فى بورصة الأوراق المالية : " أسهم - سندات - وثائق الإستثمار - الخيارات " مصر، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 37.
- دسوقي، كمال (1993): ذخيرة علم النفس، القاهرة، ص 13.
- رضوان، سمير عبدالحميد (1996): أسواق الأوراق المالية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ص 27.
- سلمان، علاء جاسم، جليئة عيدان الذهبى (2016): القياس المحاسبى لتكاليف التلوث البيئى والافصاح عنها فى الوحدات الاقتصادية ، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، بغداد ، سبتمبر 2016 .
- شعيب، ماجدة (2009): مدير إدارة اقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، ورقة عمل بعنوان المحاسبة البيئية، بيروت، ص 6.
- صالح، موسى محمد عبدالله (2007): معوقات تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (من وجهة نظر الإدارة والمدقق الخارجي)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، ص 19 - 20.
- صالح، موسى محمد عبدالله (2015): الوعى البيئى ودوره فى تطبيق الإفصاح المحاسبى البيئى فى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر فى سوق عمان المالى، ليبيا، طرابلس، رسالة دكتوراه، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال.
- عبدالحسين، أمل (2014): واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية - دراسة تطبيقية على عدد من المنشآت الصناعية في العراق، العراق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (31)، السنة العاشرة، ص ص 290 - 309.
- عبدالهادى، إبراهيم عبدالحفيظ ، وآخرون (2018): دراسة العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبى، مصر، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلد 22، العدد 3، أكتوبر، ص ص 944 - 980.
- عيادة، محمود فتحى على محمد (2019): أثر إستقلال المراجع الداخلى على زيادة قيمة أسهم الشركات المصرية المقيدة فى البورصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس، المجلد 10، العدد 3، ص ص 100 - 124.
- قرقد، على مفتاح (2010): المسؤولية البيئية والإفصاح البيئى للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية اللببية، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا.
- لعبيدى، مهاوات (2015): القياس المحاسبى للتكاليف البيئية والإفصاح عنها فى القوائم المالية لتحسين الأداء البيئى، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية فى الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- محمد، طارق مختار (2014): تقييم أثر الافصاح المحاسبى عن الاداء البيئى على مخاطر الأعمال بالتطبيق على شركات صناعة البتروكيماويات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، مصر، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص 229 - 276 .
- مهدى، عباس خليف (2014): دور المحاسبة الخضراء فى دعم تقنية الإنتاج الأنظف - دراسة تطبيقية فى شركة أور العامة للصناعات الهندسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، العراق، بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة.

موسى، ياسين عبدالرحيم آدم، وآخرون (2017): دور الافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية، مجلة الدراسات العليا، السودان، جامعة النيلين، (مج 9)، (ع 35)، 2017/10/15، GCNU Journal ISSN: 1858-6228.

نصور، ريزان ، أيام ياسين (2016): تأثير المعرفة البيئية بمفهوم المحاسبة الخضراء على الأداء التسويقي – دراسة ميدانية في الشركة العامة لمصفاة بانياس، سوريا، بحث منشور .

Adediran, S.A., Alade, S. O., (2013): The Impact of Environmental Accounting on Corporate Performance In Nigeria, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), (Vol.5, No.23), pp. 141 – 151.

Andreas Lako (2019): Conceptual Framework of Green Accounting, Head of Doctoral Program in Environment Science; Soegijapranata Catholic University , Semarang – Indonesia.

Bell & Lehman (2011): "The environmental accounting: useful to whom and for what?" Ecological economics, (Vol. 16, No. 3), PP. 179 – 190.

Daniel Mogaka Makori, (2013): Environmental Accounting and Firm Profitability: An Empirical Analysis of Selected Firms Listed in Bombay Stock Exchange, India, International Journal of Humanities and Social Science, (Vol. 3 No. 18); pp. 248 – 256.

Dawa Made Endlana, Ni Luh Gd Mahayu, et al (2020): The Effect of Green Accounting on Corporate Sustainability and Financial Performance, Journal of Asian Finance, Economics and Business, (Vol. 7, No). 12, ISSN 2288-4645, PP 731 – 738.

Dion van de Burgwal, Rui José Oliveira Vieira, (2014): Environmental Disclosure Determinants in Dutch Listed Companies, R. Cont. Fin – .USP, São Paulo, (Vol. 25, No. 64), p. 60-78, jan./fev./mar./abr.

Elizabeth Marie Motta, Konari Uchida, (2018): Institutional investors, corporate social responsibility, and stock price performance, Journal of the Japanese and International Economies, (Vol. 47).

Lucas Alwala Otene, (2014): The relationship between internal audit independent and share performance of firms listed in the Nairobi stock exchange, The requirements of the award of the degree of master of business administration, school of business, University of Nairobi.

Makori, DM and Tagongo, A, (2013): Environmental Accounting and firm profitability: An Empirical Analysis of selected firms Listed in Bombay Stock Exchange, India, International Journal of Humanities and Social Science, (Vol. 3, No. 18), pp. 248-256.

Management Accounting: A research on manufacturing companies, International Journal of economics and financial issues, 2015, 5 (2), 566 – 573.

Manamba EPAPHRA & Evidence SALEMA, (2018): The impact of macroeconomic variables on stock prices in Tanzania, Journal of Economics Library, (Vol.5, No. 1).

- Norhasimah Md Nor, et al (2015): The Effects of Environmental Disclosure on Financial Performance in Malaysia, 7th International Economics & Business Management Conference, 5th & 6th October 2015, Procedia Economics and Finance 35 (2016).
- R. Magara1, N. N. Aming'a and E. Momanyi, (2015): Effect of Environmental Accounting on Company Financial Performance in Kisii County, British Journal of Economics, Management & Trade, 10 (1): 1-11, Article no.BJEMT.19909, ISSN: 2278-098X, SCIENCEDOMAIN international.
- Rout Himanshu Sekhar (2010): Green Accounting: Issues and Challenges. IUP, Aug. Journal of Managerial Economics.

A PROPOSED FRAMEWORK FOR MEASURING THE IMPACT OF APPLYING GREEN ACCOUNTING ON ACHIEVING ENVIRONMENTAL COMPATIBILITY AND INCREASING THE VALUE OF SHARES OF COMPANIES LISTED ON THE STOCK EXCHANGE - A FIELD STUDY

Tarek A. Abdel Salam⁽¹⁾; Mohamed K. Abu Agouh⁽²⁾; Wael Fawzy Abdel Basset⁽²⁾
1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shames Universty

ABSTRACT

This study aimed to measure the impact of applying green accounting on achieving environmental compatibility, and its impact on increasing the value of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, by examining green accounting in terms of its relationship to economic measures to protect the environment, the basic dimensions of its elements, the obstacles to its application, and the motives that call for interest in its application. The researcher was exposed to the methods of environmental compatibility and its evaluation methods, and the difference between environmental adaptation and environmental compatibility. The researcher presented indicators of environmental compatibility as well as the mechanisms of both environmental compatibility and adaptation. The study relied on statistical analysis of the data in order to test the validity of the hypotheses. The study emphasized the importance of spreading the culture of green accounting within companies. Providing the necessary workshops for this, in addition to the need for companies to commit to providing scientifically and practically qualified human resources to achieve environmental compatibility. In addition to the importance of forming a specialized work team to determine the extent to which the company achieves environmental compatibility, and the management adopts a continuous improvement approach in a cycle towards environmental data, and the study ended by developing a proposed framework for how to use green accounting to achieve environmental compatibility and its impact on market performance.

Keywords: Green accounting, Environmental Compatibility, Stock market.